الحِجاج النحوي في تتمات كتاب سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية للجرجاني

م.د. باقر عبد شراد جبر
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة الانبار

الكلمات المفتاحية: الحجاج النحوي. تتمات. سرائر العربية. الوافية

الملخص:

يتطرق البحث الى موضوع الحِجاج النحوي بوصفه نشاطًا لغويًا قائمًا على الاستدلال العقلي والنقلي، بهدف ترجيح الآراء النحوية وتفسير الظواهر اللغوية. ورغم حداثة المصطلح من حيث التداول، إلا أن جذوره راسخة في التراث العربي، وقد تبلورت تجلياته في كتب النحو القديمة من خلال المحاورات والمناظرات العلمية.

يركز البحث على دراسة مظاهر الحجاج في تتمات كتاب سرائر العربية للجرجاني (ت. 730هـ)، ويحلل هذه التتمات بوصفها إضافات توضيحية أو استدراكية تُستثمر في بناء الحكم النحوي وتقييده أو توسيعه.

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، ويخلص إلى أن التتمات شكّلت مجالًا حيويًا للحوار النحوي، وكشفت عن وعي الجرجاني بآليات الحجاج مثل القياس والتعليل والموازنة بين النقل والعقل، مما أسهم في إغناء الدرس النحوي وتطويره.

المقدمة:

يُعدّ مصطلح الحِجاج من المفاهيم الحديثة نسبيًا في حقل الدراسات اللغوية والأدبية، إذ أخذ يبرز في الدراسات العربية المتأثرة بالنظريات البلاغية والفلسفية الغربية، لا سيّما بعد بروز "نظرية الحِجاج" في تحليل الخطاب.

ورغم حداثة المفهوم اصطلاحيًا، فإن له جذورًا ضاربة في العمق اللغوي العربي، حيث يرتبط بالجذر (ح-ج-ج) الذي يدلّ على القصد والبرهان والمغالبة، مما يمنح المصطلح بُعدًا دلاليًا يجمع بين المعنى الحرفي والاستعمال التداولي في الحوار والخطاب.

وقد عُرِف، بأنه نشاط لغوي تداولي يقوم على تقديم الأدلة والبراهين والمنطق، بهدف إقناع المتلقي أو التأثير عليه، عبر آليات خطابية تعتمد على العقل والمنطق والتبرير. وهو بذلك لا يُعد

أسلوبًا نحوياء فحسب، بل أداة عقلية ولسانية توظّف في شتى مجالات التواصل الإنساني من الفلسفة والبلاغة.

وينتقل مفهوم الحِجاج من مجالات الخطاب العام إلى مجال النحو العربي، حيث يأخذ دورًا أكثر تخصصًا يتمثل في ترجيح الآراء والمسائل النحوية، من خلال المحاورة والمناظرة بين العلماء، واستعمال آليات عقلية ونقلية للوصول إلى الحكم الأنسب.

من هذه الافكار جاء عنوان هذا البحث الموسوم بـ (الحجاج النحوي في تتمات كتاب سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية للجرجاني) لتسلّط الضوء على جانب مهم من الجدل العلمي الذي نشأ بين النحاة وعلماء العربية، وأثمر تنوعًا كبيرًا في المسائل والآراء المتعلقة بالبنية النحوية والصرفية للغة العربية.

وتكمن أهمية هذا البحث في سعيه للكشف عن مظاهر الحِجاج النحوي في تتمات الكتاب، وتتبع أساليب الترجيح بين الآراء، سواء في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وذلك من خلال التطبيق والتحليل.

وقد اعتمدت المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، بالوقوف على محتوى تتمات الجرجاني، واستقراء الحجاج النحوي فيها، ثم تحليل أشكال الحِجاج وآلياته، وبيان أسس الترجيح، مع الالتزام بخطوات البحث العلمي في جمع المادة، وتصنيفها، وتحليلها، ثم الوصول إلى النتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التتمات النحوية تعُد نموذجًا حيًّا للحوار العلمي من خلال الاضافات والاستدراكات، وكشفت آليات الحِجاج النحوي بالقياس، او التعليل، فكان الجرجاني يُوازن بين الحجج النقلية والعقلية، ويعرض التتمة لتُبيّن حكماً نحوياً، وهذا الاسلوب بالمجمل أسهم في إثراء الدرس النحوي وتوسيع آفاقه.

مصطلح الحِجاج في سياق العلوم النحوية يمثل مجموعة من المحاورات والاضافات التي ساهمت في تعميق البحث وتوسيع مجالاته، حتى استقلّ بوصفه علمًا له قواعده وآلياته، يدور في فلك مفردات مترادفة كـ(الجدل والخلاف والمحاورة والمناظرة)، مما استدعى أن يضع العلماء ضوابط وأخلاقيات التأليف التي تنظّم العلاقة بين المسألة واحكامها ، وترسم حدود الرد والقبول.

اما مصطلح (التتمة النحوية) فهو من المصطلحات القديمة في التراث اللغوي العربي، وقد وردت في سياقات متعددة في مؤلفات النحاة القدامى، لكنه لم يظهر كمفهوم مستقل واضح المعالم في الدراسات النحوية الكلاسيكية.

وغالبا ما ترتبط التتمة بعناصر نحوية تُكمّل المعنى أو تُزيل اللبس، كالعطف، أو الحال، أو بعض الظروف، أو الجمل التابعة التي تُعزز الاستعمال التركيبي.

ورغم قِدم المصطلح كمفهوم مستعمل ضمنيًا في شروح النحو، إلا أنه لم يُطرح بوصفه مصطلحًا اصطلاحيًا محددًا ومستقلًا إلا نادرًا، وظلّ في ظل مصطلحات أخرى أكثر تداولاً كـ"التوابع"، و"الفضلات"، و"الملحقات"، مما قلل من تداوله كمصطلح بارز.

وتكمن أهمية التتمة النحوية في كونها تساعد في فهم السياق التركيبي بشكل أوسع، إذ تُسلّط الضوء على العلاقات الدقيقة بين مكونات الجملة، وتُبرز مرونة اللغة العربية وقدرتها على التوسع والتفصيل دون الإخلال بالبنية النحوية الأساسية.

قراءة في سيرة ركن الدين الجرجاني محراب العلم والتواضع

يُعدُّ الشيخ ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني الإستراباذي من أبرز علماء القرن السابع الهجري، تميز بغزارة إنتاجه وتنوع معارفه، جامعًا بين علوم اللغة والمنطق والأصول والكلام، مما جعله من كبار الموسوعيين في التاريخ العلمي ، ولد الشيخ الجرجاني في إستراباذ، من مدن طبرستان، ولم تذكر المصادر بدقة سنة ولادته؛ ورجَّح بعض المحققين أنها كانت (642هـ ، وغابت عنا نشأته العلمية الأولى، وثبتَ أنه هاجر إلى مدينة الحلة، واستوطنها، وهناك ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالإمام العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر ت. (726هـ)، وأصبح من خواص تلاميذه، وشرح كتابه (مبادئ الأصول) أثناء حياة شيخه، وفرغ منه في (697هـ)، وعُرف الجرجاني بسعة علمه وتمكّنه في علوم متعددة، من النحو والمنطق، إلى الأصول والبلاغة والكلام، وبلغ من التمكن حداً جعله يضرب بسهم وافر في كل هذه الفنون. وإلى جانب تأليفه، اهتم أيضًا بتعريب المؤلفات الفارسية، كترجمته لكتاب (الفصول النصيرية) لنصير الدين الطوسي. وكان ملمًّا باللغة الفارسية إلى جانب العربية.[1]

ومن آثاره البارزة كتاب (سرائر العربية)، الذي أبان فيه عن خُلقه الرفيع وتواضعه الجم، إذ صرّح في مقدمته أنه يرحب بتصحيح ما زلّ فيه، ويعتبر نفسه مغمورًا ببحار العلماء السابقين، يغترف من معينهم، ويرتشف من كؤوسهم، وفي الوقت نفسه لم تذكر كتب التراجم سوى شيخه العلامة الحلي، الذي تأثر به كثيرًا، ولا يُعرف عن تلامذته إلا القليل. إلا أن بعض الإشارات تشير إلى صلته بمقداد السيوري، الذي وصفه بـ(الجد الحميد)، ما يرجح أن الجرجاني كان خال المقداد، ومع هذا فقد ترك الجرجاني أثرًا بيّنًا فيمن بعده، وقد وردت إشارات إلى اعتماده في بعض الحواشي المخطوطة، كما نقل عنه علماء متأخرون في أبحاثهم. وقد جمع بين التأصيل

والتعريب والتأليف، مما يدل على مكانته الرفيعة في الوسط العلمي، فبلغت مؤلفاته نحو خمسة وثلاثين مؤلفًا ما بين مطبوع ومخطوط، في شتى العلوم، منها:

كتاب (سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية) موضوع هذا البحث، و(شرح مبادئ الأصول)، و (ترجمة الفصول النصيرية) وغيرها من كتب في الفقه، والمنطق، والتفسير، وعلم الكلام، والزهد. فمثّل الشيخ ركن الدين الجرجاني بذلك نموذجًا للعالم الموسوعي المتواضع، الذي جمع بين التحقيق والتأليف وخدمة التراث، وكانت كتبه شاهدة على عصر من النضج العلمي والتواصل بين الفارسي والعربي، وبين الكلام والنحو، وبين الفقه والمنطق. وإن كانت كتب التراجم قد قصّرت في حقه، فإن آثار قلمه تظل تنطق بفضله وعلمه، رحمه الله رحمة واسعة.[2]

الحِجاج: من الجذر إلى الاصطلاح

الجذر اللغوي:

يرجع مصطلح الحِجاج إلى الجذر العربي (ح-ج-ج)، والذي يدلّ على القصد والتوجه نحو الشيء، فيُقال :حَجَّ فلانٌ المكانَ، أي قصده، ومنه :رجلٌ محجوجٌ أي مقصود. كما يدل الجذر على البرهان والخصومة، ومنه :حاججتُه فحججتُه، أي غلبتُه بالحُجة، فكان الحِجاج بذلك مرادفًا للجدال القائم على البينة والدليل. (3).

وجاء في مقاييس اللغة أنَّ الْحَاءُ وَالْجِيمُ أَرْبَعَةٌ أُصُولٌ. ومعناها (الْقَصْدُ)، وَكُلُّ قَصْدٍ حجة ، وَمِنَ (الْبَابِ الْمَحَجَّةُ)، وَهِيَ (جَادَّةُ الطَّرِيقِ) ،وَمن الممكن أَنْ يَكُونَ الْحُجَّةُ اشتقت منه؛ لِأَنَّهَا تُقْصَدُ، أَوْ يُقْصَدُ بِهَا الْحَقُّ الْمَطْلُوبُ. ويُقَالُ : (حَاجَجْتُ فُلَانًا فَحَجَجْتُهُ أَيْ غَلَبْتُهُ بِالْحُجَّةِ) ، وَالْجَمْعُ في ذلل حُجَجٌ. ومصدرها الْحِجَاجُ (4).

ويتوسع المعنى الجذر ليشمل الخصومة والمغالبة، من قولنا :التحاجُّ والحِجاج بمعنى الجدال القائم على المغالبة بقصد الانتصار بالحُجّة، وكذلك والكفّ والتوقف والنكوص، جاء في لسان العرب" :حَجْحَجَ عن الشيء" أي كفّ عنه وارتدع" (5) .

في الاصطلاح العام:

يُعرف الحِجاج بأنه عملية استخدام البراهين والأدلة و المنطق لإثبات وجهة نظر أو نفيها ويعتمد على الاستدلال العقلي والمنطقي كوسيلة للإقناع بفكرة معينة أو حكم محدد. ووظف الحِجاج في مجالات متعددة كالبلاغة، والفلسفة، والسياسة، والقانون، ما جعله أداة ناجحة في بناء الخطابات الفاعلة وتعزيز التواصل عبر التفاعل، والتفاوض المعرفي والإقناع،. (6)

الحِجاج التداولي – الخطابي:

يعد الحِجاج في الدراسات التداولية وتحليل الخطاب، آلية مركزية للإقناع، تستهدف استمالة العقل والتأثير في السلوك. وبذلك فهو قائم على ركنين أساسيين:

1. التحليل والاستدلال :عبر تقديم المبررات والدلائل العقلية والمنطقية.

2- التواصل الإقناعي :عبر توجيه الخطاب بطريقة تؤثر في قناعات الآخرين وتُغيّر مواقفهم. (7)

الحِجاج في المفهوم النحوي:

يتجلّى الحِجاج في علم النحو، بتوظيف إثبات صحة القواعد النحوية وأحكامها، ويظهر ذلك في مسارين:

مسار السماع والاستدلال :يُعنى بتقنين القواعد استنادًا إلى شواهد من كلام العرب، ويُعد الحِجاج هنا شكلاً من أشكال الاحتكام إلى (السماع اللغوي) لإثبات حجية القاعدة. (8)

مسار التمثيل والتطبيق :ويُبنى على تقديم تراكيب لغوية تتطابق تمامًا مع القاعدة النحوية، بغرض توضيح الحكم النحوي عمليًا، فيُعد هذا المسار أداة تعليمية واستدلالية تُعزز من فهم القاعدة وتوظيفها(9)

التتمة النحوية: التعريف والتأصيل

التتمة لغةً: ما يكون به تمام الشيء، أي ما يُكمّل صورته أو يضيف إليه ما يجعله متكاملًا. كما جاء في لسان العرب بقوله:" تَمَّ الشيءُ: كَمُل، والتَّتِمَّةُ: ما يُكَمِّل به الأمرُ أو الكلامُ". (10) فهي ما يكون به تمام الشيء" (11)

التتمة اصطلاحاً : ما يُضاف إلى الحكم النحوي من مكملات أو توابع تُتم المعنى أو تُوضح القاعدة بدقة ، دون أن تُغير من أصل الحكم أو التركيب. (12)

فظهرت بذلك التتمة النحوية كونها من المكملات النحوية التي تُتم المعنى وتُوضح القاعدة دون تغيير أصل الحكم أو التركيب .

التتمة النحوية بوصفها آلية في تفكير النحاة وتوسيع الحكم النحوي.

لم يكن مصطلح (التتمة النحوية)في المؤلفات العربية مقصورًا على المعنى التركيبي فحسب، بل يمكن تتبّعه بوصفه أسلوبًا علميًا اتبعه النحاة لتوسيع آرائهم، وترميم ما فاتهم من أحكام تفصيلية في سياق التقعيد والتأصيل. فحين يُورِد النحوي حكمًا عامًا لمسألة ما، قد يعود لاحقًا ليُضيف عليها (تتمة نحوية) تُعزز الحكم أو تُخصصه أو تُعممه، أو تُفصّله بعد إجمال أو غموض.

برز هذا الاسلوب من التفكير النحوي عند عدد من العلماء الذين كانوا يبدؤون بإيراد قاعدة مجملة أو رأي مختصر، ثم يُتبعونه بتتمة فيها استدراك أو استيفاء لما لم يُذكر، أو لتوضيح قيد، أو لإظهار حالة استثنائية، وهذا جزء من منهجهم في إحكام القول النحوي وعدم ترك ثغرات في بنيته النظرية. فقد اعتمد النحاة على ذكر القاعدة أولًا، ثم مناقشة ومناظرة تُضيف إليها تتمات نحوية، إمّا لإثباتها بالسماع، أو لتدعيمها بالقياس. (13)

فقد يذكر رأيًا في مسألة ما ، ثم يُتبع الرأي بتتمة تنص على حالات لا يشملها الحكم الأول، فيقول ما معناه كم في مسالة العامل في رفع المبتدأ :" :وقد يُستثنى من ذلك إن كان في الجملة كيت وكيت"(14)

ونلمح هذا الاسلوب كذلك عند ابن هشام فقد كان يضع القاعدة ثم يفتح بابًا باسم (تتمة) أو يعبر عنها بـ(فائدة) أو (تنبيه)، ويذكر فيه إضافة حكمية تُكمل ما سبق، يُتبع القاعدة الأساسية بتتمة فيها خلافات في الإعراب لبعض الأساليب الاستثنائية (15)

واستعملها كذلك الرضي الأستراباذي في باب (الخبر)، إذ يورد رأيًا عامًا ثم يتبعه بما يُشبه التعليق التكميلي قائلاً " :وقد يُلحق بهذا النوع ، أو "فإن ورد كذا، فالجواب"...، (16) وهذه كلها تتمات تُعزز الرأي وتمنحه شمولية.

دلالة هذا الأسلوب:

التتمة النحوية هنا لا تعني مجرد إضافة لغوية، بل هي إجراء منهجي عقلاني يعكس مرونة التفكير النحوي وقدرته على التوسع والتفصيل. وهي تشبه في المنطق ما يسمى في الفقه بـ(الاستدراك) أو في البلاغة بـ(الإطناب بالتفصيل بعد الإجمال) (17)

.هذه التتمات– وإن لم تُسمّ صراحة في كتبهم– تشكل بنية خفية في طريقة عرض النحو العربي، وتمثل أداةً لصقل الرأي النحوي، وتدارك ما قد يُعدّ نقصًا أو قصورًا في القاعدة الأولى.

وظيفية التتمة النحوية في بناء القاعدة واستدراك الأحكام

تُعدّ التتمة النحوية من الظواهر التي لم يُنَصّ عليها كمصطلح اصطلاحي في المتون النحوية القديمة، غير أنّ حضورها كان واضحًا في البنية الداخلية للقول النحوي عند العلماء. فهي تمثّل أداةً وظيفية يلجأ إليها النحوي حين يُضيف إلى الحكم قاعدةً فرعية، أو قيدًا، أو استثناءً، بهدف استكمال البناء النظري، أو سدّ فجوة في التأصيل، أو بيان حالةٍ لم تذكر ابتداءً.

فكانت بذلك التتمة النحوية ما يُضاف إلى الحكم النحوي من مكملات تفسيرية أو توجيهية تَتم به القاعدة أو تُوضّحها دون أن تُغيّر من أصلها .وهذه الإضافات قد تأتي على هيئة استدراك، أو

تقييد، أو توسعة، تقوم على القاعدة الأصلية وتُوظَّف لتأكيدها أو تخصيصها أو تدعيمها بالاستشهاد[18].

تجلّت هذه الظاهرة في كتب النحو من خلال أساليب التعليق والتتميم والملحقات، دون أن يُفرد لها عنوان صريح، و ظلّت مرافقة لعرض الآراء وتقعيد الأحكام، وهو ما يظهر بوضوح في عبارات مثل: (ويُلحق به)، (ويُستثنى من ذلك)، (ومن ذلك أيضًا)، أو (وقد يُقال في بعض المواضع)، وهذه العبارات تفتح باب التتمة وتُعلن عن توسعة فكرية للقاعدة. وهذا الاسلوب الفكري يتكرّر في متون النحو استعملها الجرجاني في كتابه السرائر حرفياً .[19]

فدّل بذلك على أن التتمة لم تكن مجرد وسيلة شرح، بل كانت جزءًا من المنهج العلمي للنحوي، تُستعمل لتقوية القاعدة، وتفصيل الحكم، وتحقيق الشمول المنطقي. فهي ليست خلافاً للقاعدة، بل امتداداً لها، واستثمار في تفاصيلها، واستبصار بما قد يُشكل على المتلقي عند الاقتصار على الأصل؛ لان اللغة العربية بطبيعتها تسمح بتوسيع الجملة دون أن تمسّ بنيتها الأساسية، موضحًا أن ما يُسمّى بالفضلات أو المكمّلات إنما يدخل لتوضيح المقصود لا لتغيير البنية . (20)

فكانت بذلك التتمة النحوية بهذا المعنى لتُظهر مرونة التفكير النحوي وعمقه، وتكشف عن وعي العلماء بأهمية الإحاطة بالمسألة من جوانبها المختلفة، وهي في ذات الوقت آلية منهجية لصياغة القاعدة على نحو يسمح بتفسير المتغير، وإدماج الاستثناء، وتحقيق الانضباط العلمي في التقعيد.

أساليب الجرجاني الحجاجية في التتمة النحوية:

من خلال هذا البحث تبين أن الجرجاني اتبع اسلوباً مميزاً في ذكر التتمات النحوية يمكن الايجاز بهذه الاساليب:

1. الحجاج والتكميل الاستدراكي:

يظهر عندما يذكر القاعدة ثم يُتبعها بتتمة تبدأ غالبًا بعبارات منها : واعلم [21]، ويجوز[22]، قال بعضهم[23]، وقد تُزاد، جاءت على أربعة أضرب، قال النحويين [24] ومنها قوله في تتمة تعريف الحال:" والغالب تعريف الحال لأنه محكوم عليه ، وقد جاء نكرة كما جاء المبتدأ نكرة ..... وسماه أبو الفتح أحسن الاقبحين؛ يعني :أن الحال من النكرة قبيح وكذا تقديم الصفة على الموصوف فحملوا ذلك على أحسن الاقبحين "[25] وهذا نوع من التتمة التي تُكمل الصورة الحكمية.

2. الاستثناء والتقييد:

يذكر الحكم أولًا، ثم يُتبع بتتمة تُقيّده[26] كما في قوله:" وهو غلط" [27] بذكر رأي أحد العلماء موضحاً ومفصلاً ثم راداً بما يخالف ما ذكره غيره وموضحاً الوجه الاحسن كما في تتمة الخلاف في باب التنازع ذكر معقباً:" للفراء هما تفصيل ... واعلم أن منعه ... محض مكابرة....إن قلت.... "(28) .

وقوله في شرح قول الناظم: واطرَحُوا الثاني من عَلِمتُ كذلكَ الثالثَ من أَعلمتُ في ذكر في شرحه للبيت بقوله :" أن المفعول الثاني من باب(علمت) والثالث من باب(أعلمت) لا يجوز أن يقعا موقع الفاعل...." (29)

فقال متماً:" يجوز إقامة المفعول الثاني من (أعلمت) مقام الفاعل عند عدم اللَّبس ويمتنع عند وجوده....." (30)

3. الحجاج بالترتيب المنطقي للفروع:

ذكرها مجملةً ا في نهاية العرض القاعدي، بذكر فرع نحوي هو نتيجة منطقية لما سبق. بقوله:" قال أهل البصرة، قال سيبويه، والغالب(31) ومنها قوله في تتمة التميز :"قال النحويين : إن التمييز كلّه مزالُ عن أصله لضربٍ من التأكيد والمبالغة ، ثم إنَّه على قسمين..."(32)

المطلب الاول :الحجاج في التتمات الاسمية:

أولا: الرابط في الجملة الخبرية

التتمة : قوله:" واما ابو الحسن[33] فقد عمم الحكم سواء كان بلفظ الاول او لا ، واستدل بقوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ (الزمر:19) معناه :تنقذه فأقام (من) مقام الضمير وهو بلفظ واحد . وبقوله ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوء عَمَلِهِ فَرَءاهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآء وَيَهْدِى مَن يَشَآء﴾ (فاطر: 8). تقديره : يُضِلّه(34)، فأعاد لفظة (من) الى المبتدأ الي هو (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ)، وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ (الكهف: 30). أي : لاَ نُضِيعُ أَجْرهم[35]"[36]

تقوم الجملة الخبرية بمهامها الاعرابية اذا ارتبطت برابط يربطها بالخير فتكون بجاجة اليه، وتُربط في الأصل بالضمير، وقد يحل الظاهر محل الضمير فيكون رابطاً،واختيار النحاة وسيبويه وضع الظاهر موضع الضمير قياساً إن كان دالاً على التعظيم والتفخيم كما في قوله تعالى ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة:1- 2) وقوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ وقد يكون الربط بينها وبين المبتدأ بإعادته بلفظه خبراً للمبتدأ الثاني[37] [38] .

والأصل في الكلام والمُحَدَّثُ عنه أن يكون ظاهراً، وإذا ذُكِرَ ثانياً يكون مضمراً؛ وذلك للاستغناء عنه بالظاهر السابق، كقوله تعالى﴿فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين﴾(الشورى:40) والتقدير: إن الله لا يحب الظالمين. وقوله تعالى : ﴿ فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا ﴾(النصر:3) والتقدير: إن ربكَ كانَ تواباً رحيماً .

وهو الأصل في الكلام، لأن الاسم الظاهر قد يقوم مقام المضمر؛ لسبب يقتضي الإظهار، كما في: (39)

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلُلاتِها سواقطُ من حَرٍّ وقد كان أظهرا

على تقدير: إذا الوحش ضمها...فقد أظهر المضمر لدلالة على زيادة التقرير.

الاصل أن الاسم الظاهر متى احتاج إلى إعادته في جملة واحدة كان حكمه ذكر ضميره كما في تعبيرنا: القرآن قرأته، و ظهر في تراكيب اللغة العربية أذ أعيد الإسم السابق بلفظه حل محل الربط بالضمير، والربط بالاسم الظاهر وقع في الجملة الخبرية كما يقع في جملة الصلة وجملة التوكيد.

وإن كان القول في جملة واحدة مُنع الإظهار وقبحُ ، وهذا لا يكون إلا في الشعر، وإن حصل في جملتين حَسُنَ الإظهار والإضمار؛ لأن كل جملة قائمة بنفسها. (40)

وهذا مما احتج عليه الجرجاني في تتمته على اقامة الظاهر مقام المضير في الجملة الواقعة خبراً بشرط أن يخالف الاول باللفظ كما في: نعم الرجل زيد ، فالاسم المعرف وقع موضع الضمير ، وكذلك :" زيدُ قام أبو محمدِ اذا كان (أبو محمد) كنية له : وزيدقام أبو محمد ، وعدم جواز : زيدُ قام زيد، لاتحاد اللفظين . (41)

وأتم بقوله:" واما ابو الحسن(42) فقد عمم الحكم سواء كان بلفظ الاول او لا ، واستدل بقوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ (الزمر:19) معناه :تنقذه فأقام (من) مقام الضمير وهو بلفظ واحد . وبقوله ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوء عَمَلِهِ فَرَءاهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآء وَيَهْدِى مَن يَشَآء﴾ (فاطر: 8). تقديره : يُضِلّه(43)، فأعاد لفظة (من) الى المبتدأ الي هو (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ) ، وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ (الكهف: 30). معناه : لاَ نُضِيعُ أَجْرهم(44)"(45)

ففي الآية الثانية على إنَّ وما بعدها خبرٌ لـ(مَنْ) الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى : فإنَّ اللَّهَ يُضِلّه.

وفي الآية الثالثة على جملة في موضع خبر (إنَّ) الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ، التقدير: إنّا لا نُضيّع أجرَهم. (46)

واضاف بقوله:" ومنع بعضهم منع الباب بالكلية: وقال: انما جيء به ليكون رابطاً لافتقاره الى الظاهر ويرجع اليه والاسم الظاهر ليس كذلك ؛ لاستقلاله بنفسه قلا يحصل استغناء به عنه ؛ فأولَ الآية الاولى :أفمن حق عليه كلمة العذاب كمن هو على خلاف ذلك ، وكذا الثانية تقديره: أفمن زين له سوء عمله كم لم يزين ، واما الثالثة فقال فيه ثلاثة اوجهٍ:

احدهما :أن يكون العائد محذوفا؛ تقديراً :إنا لا نضيع أجرَ من أحسنَ عملاءمنهم.

والثاني : أن يكون الخبرُ محذوفاً يدل عليه (إِنَّا لاَ نُضِيعُ) ؛ تقديره :نجازيهم بصالح أعمالهم أو نُنّعمُهم.

والثالث : أن يكون الخبر في الآية التي بعدها وهي قوله : ﴿ أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ (الكهف : 31) وعلى هذا لا تبقى حجة لأبي الحسن"(47)

ومما تقدم ظهر جواز قيام الظاهر مقام المضمر، وهذا خلاف الأصل، وهو مُستَحسن إقامته؛ لعلة تُوجب الإظهار، وتقتضي محالفة الأصل، الذي هو الإضمار.

ثانياً: الحجاج في تركيب اللهم.

التتمة :" وقال أهل الكوفة :أصلهُ : يا الله أُمَّ، أي اقصد ثم حذفت الهمزة و ركب مع اسم الله ، وضعف من وجوه :... "[48]

اختلف النحاة في النداء (اللهم) ، والاصل عند الخليل اسم الجلالة اتصلت به ميم مشددة ، وذكرها سيبويه من باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه بقوله : " وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا وأما قوله عز وجلّ: ﴿ اللهمّ فاطرَ السموات والأرض ﴾ سورة الزمر (من الآية :46) فعلى (يا)، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، ولأن له حالا ليست لغيره." (49) .

على إن الميم عوض عن (يا) النداء، فكانت في آخر الكلمة وبُنيت عليها الكلمة كما كانت النون في (مسلمين) وارتفع المنادى بعدها؛ لأنه وقع عليه الإعراب، فحذف حرف النداء جاء على شريطة التعويض ؛لأنّ نداء اسم الجلالة على خلاف القياس، فلو أُسقطَ حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف لا يكون إلا بدليل(50) .

وهذه العلة تقوم على افتراض اصل مقدر حذف وعوض عنه. وهي علة تطرد على كلام العرب (51)، وأخذ بها النحاة بقولهم : " وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء . " (52)

ونقله النحاس بقوله :" القول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه أن الأصل (يا الله) ثم جاءوا بحرفين عوضا من حرفين وهما (الميمان) عوضاً من (يا) ، والدليل على هذا أنه ليس أحد من الفصحاء يقول (يا اللهم)؛ لأنهم لا يجمعون بين الشيء وعوضه والضمة التي في (اللهمّ) عندهما هي ضمّة المنادى المرفوع"(53)ونقلها المبرّد (54)، وابن السراج(55)، واعتمدها الوراق، وغيرهم(56) .

وخالفهم الفرّاء في (اللهم)، على أنها مركبة من ثلاث كلمات مع حرف لنداء، وأصلها (يا الله أمّنا بخير)، وبسبب كثرتها في الكلام سقطت همزتها وحذفت، واختُصرت فقالوا فيها (يا اللهم)، وشأنها في ذلك شأن (هَلُمَّ) فان أصلها (هَلُمَّ الينا) فهي مركبة من (هل) و(أُمّ) و(نا) (57)، فحذفوا بعضها ومزجوا بعضها الأخر طلباً للخفّة (58).

وهذا ما لم يرتضه عليه الجرجاني وأتم القول محتجاً :" وقال أهل الكوفة :أصله : يا الله أُمّ ، أي اقصد ثم حذفت الهمزة و ركب مع اسم الله ، وضعف من وجوه :

الاول : أن الاسم لا يركب مع الجملة

الثاني : أن الهمزة لا تخفَّف بالحذف إلا إذا كان قبلها ساكن نحو (جيلٍ في جيئلٍ) و(ابتغمْرَه) من ابتغى أمره.

الثالث: أن الشرط إذا وقع بعد الامر يقع الاستغناء بالأمر عن الجواب في قولك (اللهمَّ إن كان كذا فأهلكهم) فدلَّ على انه ليس مركباً من الامر

الرابع: أنه لم يجز الجمع بين (يا والميم) وليس ذا إلا لكونه عوضاً عنه ، أما قول الشاعر(2):

وما عليك أن تقولي كلَّما
صلَّيتِ أو سبحَّتِ يا اللهُمَّا
أُردُدْ علينا شيخنا مسلما(3)

وقول الاخر: (59): إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا أقولُ: يا اللهم يا اللهما

فشاذ لأجل الضرورة "(60)

وسبقه فيها النحاة محتجين بضعف القول ، ومنها :"ولو كان القول على ما ذهب اليه الفرّاء لما امتنع من حرف النداء، لأنَّ تصييرا لشيئين شيئاً واحداً لا يمنع من دخول حرف النداء ألا ترى أنّا ننادي معدي كرب ورام هرمز .... وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً". (61)

وردَّه كذلك أبو علي الفارسيّ بقوله: " ليس هذا القول بشيء لقول الله عزَّ وجل: ﴿وإِذْ قَالُوا اللهم إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾ (سورة الانفال:32) ، فلو كان المراد (يا الله أَمّنا) لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط وكانت (الميم) سادةً مسد الجواب كما تقول : يا ربَّنا قابل فلانا إنْ كان باغياً" (62).

وعلى هذا فإن (اللهم) تقابل اسم الجلالة (الله) ، فتكون (اللهم) اسماً للجلالة فجاز فيه أن يكون اسم الجلالة منادى بحرف نداء كما في نداء (الله)، وجاز نداؤه بدون حرف نداء، و قول الكوفيين: إن أصله (يا الله أمنا بخير) فهو فاسد"(63)، ووصفه ابن يعيش بقوله : ":وهو قول واه جدا"(64). و ابن الحاجب النحوي بالبعد بقوله: "وهو بعيد جدا"(65)، ورفضه الرضي بقوله: "وليس بوجه:(66) ، ووصفه الامام السيوطي بالسخف الذي لا يحسن أن يقوله من عنده علم(67).

ثالثاً: الحجاج في اشتقاق الحال

التتمة : قوله:" اتفق النحويين على اشتراط الاشتقاق في الحال؛ لأنها صفة في المعنى، والوصف إنما هو بالمشتقات دون الجوامد ، وما ورد منها مشتق تكلفوا فيه بجعلهم إياه في تقدير الاشتقاق؛ فقالوا :قوله تعالى ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ (الاعراف من الآية :73)؛ أي :دالة . وقوله ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (هود :72) أي : كبيراً . وقولهم (هذا بُسراً اطيب منه رُطباً)؛ أي: مبسراً ومرطباً . وقولهم (بعتُ الثياب ثوباً بدرهم) ؛ أي : مسعَّرة . و(بينت له حسابه بابا بابا ؛ أي مفصلاً... وقوله تعالى ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ (النساء: 88)؛ أي مختلفين . وقولهم:" (هذا الثوبُ بعتُه خزاً) أي :ناعماً." [68]

تأتي الحال على الأكثر مستقلة مشتقة، على ألاّ تكون ملازمةً للمتصف بها نحو جاءَ زيدٌ باكياً ، فـ باكياً : وصفٌ منتقلٌ لجواز انفكاكه من زيد بأن يجيء ضاحكاً وكذلك وَرَدَ الحال بلفظ مشتق نحو قوله تعالى ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾ (سورة الاسراء:61) و قوله تعالى ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾ (سورة مريم:17)، وكذلك : ادخلوا رجلاً رجلاً في على أن يكون وصفاً لازماً ، نحو: (دعوت الله تسبيحاً) (69)

وقول الشاعر: فجاءت به سبوا العظام كأنّما عِمامتهُ بين الرجالِ لواءٌ(70)

وبينها سيبويه في كتابه (71) تأتي الحال في ثلاث مسائل :

الاولى : ان يكون العامل فيها مشعر بتجدد صاحبها نحو قوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (النساء من الآية :28.)

الثانية : ان تكون الحال مؤكد لعاملها نحو قوله سبحانه ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (مريم :15)

الثالثة : يأتي الحال في أمثلة مسموعة لا ضابط لها كقوله تعالى ﴿ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾(النساء :114).

وهذا ما أكد عليه الجرجاني محتجاً على كثرة التأويل في هذه المسألة وما يشابهها بقوله:" اتفق النحويين على اشتراط الاشتقاق في الحال؛ لأنها صفة في المعنى، والوصف إنما هو بالمشتقات دون الجوامد ، وما ورد منها مشتق تكلفوا فيه بجعلهم إياه في تقدير الاشتقاق ؛ فقالوا :قوله تعالى ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ (الاعراف من الآية :73)؛ أي :دالة. وقوله ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (هود :72) أي : كبيراً . وقولهم (هذا بُسراً اطيب منه رُطباً)؛ أي: مبسراً ومرطباً . وقولهم (بعتُ الثياب ثوباً بدرهم) ؛ أي : مسعَّرة . و(بينت له حسابه بابا بابا :؛ أي مفصلاً... وقوله تعالى ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ (النساء: 88)؛ أي مختلفين . وقولهم (هذا الثوبُ بعتُه خزاً) أي: ناعماً." [72]

فبعد كل هذه الادلة احتج بقول :" لا حاجة الى هذا التكلف بل كل ما دلّ على هيئةٍ صحَّ ان تقع حالاً سواء كان مشتقاً أو لا ؛ لقيامه بمعنى الحالية" (73)

فقد اقامة الحجة على كل الامثلة التي سوغت الحال المشتق خلاف الجامد؛ لأن فيه تكلف وتأويل لا داع له.

المطلب الثاني : الحجاج في التتمات الفعلية

حاشا بين الحرفية والفعلية

التتمة : بقوله:" حاشا حرفُ جرٍ عند سيبويه(74) واكثر البصريين ، و(فعل) عند الاخفش و(مشترك) بينهما عند المبرد (75)؛ وحجة سيبويه أنها تجرُ ما بعدها والفعل لا يجر به"(76)

اختلف النحويون في " حاشا بين الحرفية للجر والفعلية(77) ،فهي عند أغلب البصريين حرف جر، من قول سيبويه: " (حاشا) فليس باسم، ولكنّه حرف يجرُّ ما بعده، كما تجرُّ (حتّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: مَا أتاني القومُ خَلاَ عَبدِ الله، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: (ما خلا) فليس فيه الا النصب، لأنّ (ما) اسمٌ، ولا تكون صلتها الا

الفعل ها هنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعلُ ما فعلتَ، ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً " (78) .فقد استدل على حرفيتها، بعدم جواز دخول (ما المصدرية) عليها. وتابعه ابن السراج بقوله :" فما جاء من الحروف في معنى (إلا)، قال سيبويه: ومن ذلك (حاشا) وذكر أنّه حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ (حتّى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء، قال: وبعض العرب يقول: مَا أتاني القومُ خلا عبد الله، فيجعل (خلا)بمنزلة (حاشا) " [79] .

واحتج البصريون بالحرفية بقولهم لو كانت (حاشا) فعلاً لجاز أن يدخل عليها (ما) ، فلا يقال: (ما حاشا زيداً) فلا تدخل على الأفعال، فلا يقال: (ما حاشا زيداً) كما يقال: (ما خلا زيداً) ، فلما لم تدخل عليها (ما) دلَّ على أنّها ليس بفعل[80] ، واحتجّوا أيضاً بدخولها على (ياء) المتكلم دون نون الوقاية[81] ، كما في : [82]

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّليبَ إلَهَهُم حَاشَايَ، إنّي مُسلِمٌ مَعْذُور

فلو كان فعلاً لقيل: " حاشاني " بنون الوقاية، واحتجّوا أيضاً جر الاسم الظاهر بها[83] ، كما في : [84]

حاشا أَبي ثَوْبَانَ، إنَّ بهِ ضَنَّاً عَلَى المَلْحَاة والشَّتْم

وذهب المبرّد إلى جواز مجيء (حاشا) فعلاً[85] ، فقال: " أمّا (حاشا) فمنزلة (خلا) إذا أردتَ على الفعل، إنّما معناه: جاوز من قولك: (خلا يخلو) كذلك (حاشا يُحاشي) ، وكذا قولهم: (أنتَ أحبُّ الناس إليَّ ولا أحاشي أحداً) ، والمعنى: ولا أستثني أحداً، وتصييرها فعلاً بمنزلة (خلا) في الاستثناء " [86] .

ومنه قول النابغة: [87]

ولا أرَى فَاعلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحاشي من الأقوام مِن أحدِ

مضارع (حاشا) الفعل (أحاشي) فدلّ على أنّها فعل. وتقول: (أتاني القومُ حاشا زيدٍ) ، وقد تكون (حاشا) في معنى المصدر ، كقولنا: (حاش لله)، وهو كما تقول: (براءةً الله وبراءةٍ لله) ، بدليل دخولها على (اللام) كقولنا: (حاشا لله) ولو كانت حرفاً لم تدخل على حرف(88) ، وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد: قال: " سمعتُ أعرابياً يقول: اللهمَّ أغفرلي، ولمن سَمِعَ حاشا الشيطان وأبا الأصبع، نصب بحاشا " (89) .

واختلف البصريون فيما بينهم في حرفية (حاشا) وفعليتها، فسيبويه وأكثر البصريين أنّها حرف دائماً بمنزلة (الا)، فإنّها تجرُّ المستثنى، ولا يجوز النصب بها، ومذهب الجرميُّ والمازني

والمبرّد والزجّاج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً، لتضمنه معنى (الاّ)" (90) .

وذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشا) فعل ماض، واحتجوا : أنَّ (حاشا) تتصرّف، والتصرّف من خصائص الأفعال، فـ (أحاشي) فعلاً مضارعاً بمعنى: استثني، فإذا صح التصرف وجب أن يكون فعلاً.

واستدلوا بقولهم أنّ (حاشا) يدخلها الحذف، قال تعالى:﴿حَاشَ لله مَا هَذا بشراً﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْنَ حاشَ للهِ مَا عَلِمْنَا عليهِ من سُوء﴾ (سورة يونس: 51) ، ولهذا قرأ أكثر القرّاء: (حاشَ لله) بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في كتاب الله العزيز، ففيه حذف، والحذف يكون في الفعل لا بالحرف.

واستدلوا أيضاً بأنّ (لام الجر) تتعلق بها، كقوله تعالى:﴿حَاشَ لله مَا هَذا بشراً﴾ ، وحرف الجر يتعلق بالفعل، لا بالحرف، لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنّما حذفت اللام لكثرة الاستعمال[91] .

وهذا محل نزاع عند بعضهم كما في قول ابن يعيش، فقال: " عجيب أن يكون فعل بلا فاعل، وأمّا قوله بأنّ الخفض بها وتقديرها فضعيف لأنّ حرف الجر إذا حُذف لا يبقى عمله إلاّ على ندرة) [92] ، وضعّفه المرادي بقوله: وهذا قول ظاهر الضعف[93] .

وقال بعضهم أنّ (حاشا) فِعلٌ استعملت استعمال الحروف، فحذف فاعلها[94] . ووصفه ابن عصفور بأنّه باطل، بل أنّ أحاشي فعل مأخوذ من (حاشا) " [95].

وَرُدّ قولهم بأنّه دخله الحذف، بل أنّ الحذف قد يدخل على الحرف، ففي قوله تبارك وتعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الذينَ كفروا لو كانوا مسلمين﴾(سورة الحجر:2) ، فإنّ قراءتها بالتشديد والتخفيف في (رُبَّ، ورَبَ)، وكذلك في قول العرب: (سوف أفعل) : سو أفعل، والأصل: سأفعل، فحذف الفاء والواو.

وكل هذه الآراء ناقشها الجرجاني في تتمته على حاشا محتجاً بقوله :" حاشا حرفُ جرٍ عند سيبويه[96] واكثر البصريين ، و(فعل) عند الاخفش و(مشترك) بينهما عند المبرد [97]؛ وحجة سيبويه أنها تجرُ ما بعدها والفعل لا يُجرُ به قال الاسدي: [98]

حاشا أَبي ثَوْبَانَ، إنَّ أبا ثوبانِ ليس بزُمل فدمِ

وإنهم يقولون (حاشاي) بلا نون الوقاية ولو كان فعلاً لم يكن له بُدْ منها ، وحجة الاخفش أن (ما) المصدرية تدخل عليها وهي مختصة بالفعل؛ قال الشاعر:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُريشاً فإنّا نحن أفضلهم فعَالا(99)

وأيضا يتصرفون فيها بحذف آخرها ؛ كقوله تعالى:﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ (يوسف من الآية : 51) والتصرف لا يدخل في الحرف . وأيضا تدخل على حرف الجر كما في الآية وحرف الجر لا تدخل على حرف الجر" [100]

فاحتج الجرجاني على كل ما ذكر آنفاً مرجحاً بقوله:" والحق هو الاول[101] ، والجواب عن الاول :المنع من كون (ما) مصدرية وجعلها زائدة . وعن الثاني [102] الحذف شاذ وجعلها فعلاً لا يتخلص عن الشذوذ ، وايضاً لأن مثل هذا الحذف لا يكون قياساً في الفعل؛ ألا ترى أنك تقول(رامي يُرمي) بإثبات الألف . وعن الثالث[103] : أنه معارض بدخول الواو العاطفة في لكن مع أن (لكن) لا تنفكُ عن العطف على ما يأتي . وبدخول الفاء في (ثم) في قوله :[104]

أراني إذا ما بتّ بتّ على هوى فَثَمّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادِيا .

فجوابُه ههنا هو جوابُ سيبويه في محل النزاع "(105)

الطلب الثالث: الحجاج في التتمات الحرفية

لات العاملة عمل ليس

التتمة: بقوله:" قال الكوفيين :انها لنفي الجنس ، وخبرها محذوف ؛ أي :لات حين مناص لهم وهو الحق لوجهين؛ الاول :أن ثبوت (لا) بمعنى (ليس) لا يتحقق على ما يأتي ، والثاني : أن جعلها بمعنى (ليس) يستلزم حذف الاسم وهو بعيد ، وجعلها لنفي الجنس يستلزم حف الخبر وهو شائع" [106]

اختلف النحويون في (لات) العاملة عمل (ليس) قال سيبويه: " أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصةً، لا تكون (لات) إلاّ مع (الحين)، تُضمرُ فيها مرفوعاً وتُنصبُ الحينَ ؛ لأنّه مفعول به، ولم تمكّنْ تمكنها ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها؛ لأنّها ليست

ك (ليس) في المخاطبة، والإخبار عن غائب، تقول: لستَ وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ وتُضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين، ونظير (لات) في أنه لا يكون إلاّ مضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكونُ بِشراً. وزعموا أنّ بعضهم قرأ:﴿ولاتَ حينُ مَنَاص ﴾(ص:3) ، وهي قليلة.....، جعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع، ولا يجاوز بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تمكّنُ في الكلام كتمكن ليس، وإنما هي مع الحين. " [107] .

فتكون عاملة مع الحين في وجهين:

الأول: نُسب لسيبويه والفراء أنّها لا تعمل إلاّ مع لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه من الزمان كالساعة وغيره من الزمان.[108] .

الثاني: ذهب ابو علي الفارسي وابن مالك: أنّها تعمل في لفظ الحين، وفيما رادفه من أسماء الزمان،[109] .

كما في قول الشاعر:[110]

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ والبغيُ مَرْتَعُ مُبتَغيهِ وَخِيْمُ

وجعلها الفراء حرف جر تجرُّ أسماء الزمان خاصة بقوله :" ومن العرب من يُضيف (لات) فيخفض "[111] ، كما في قول الشاعر:[112]

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ

كما رجّح الفرّاء النصب بقوله: " ينصب بها لأنّها في معنى ليس "[113] كما في قول الشاعر:[114]

تَذكّر حُبَّ ليلى لاتَ حِيْنَا وأضحى الشيب قد قطع القرينا

وان كان النصب بها مردوداً ، قال ابن هشام: " وأجيب عن البيت أنّه على اضمار (مِنْ) الاستغراقية "[115].

كل هذه الآراء دفعت الجرجاني لوضع الحجة مرجحاً بقوله:" قال الكوفيين :انها لنفي الجنس، وخبرها محذوف؛ أي :لات حين مناص لهم وهو الحق لوجهين؛ الاول :أن ثبوت (لا) بمعنى (ليس) لا يتحقق على ما يأتي، والثاني: أن جعلها بمعنى (ليس) يستلزم حذف الاسم وهو بعيد ، وجعلها لنفي الجنس يستلزم حذف الخبر وهو شائع"[116]

الخاتمة والنتائج:

1. التتمة النحوية ظاهرة منهجية لا مصطلح اصطلاحي تقليدي تبيّن من خلال الدراسة أن مصطلح (التتمة النحوية) لم يُتداول كمصطلح صريح ومستقل في المتون النحوية القديمة، إلا أن حضوره كان وظيفيًا ومنهجيًا بامتياز في بنية الشروح والتحليلات النحوية، سواء في صورة استدراك أو ملحق توضيحي أو فرع تابع للقاعدة الأصلية.
2. التتمة أداة علمية في استكمال القول النحوي وتقويته يستخدم النحاة التتمات بوصفها وسيلة لتوسيع الحكم النحوي، أو تخصيصه، أو بيان ما فاته من صور أو شواهد .فهي ليست إضافة تكميلية لغوية فقط، بل تمثل امتدادًا للفكر النحوي ذاته، وتُظهر مرونته في احتواء الشاذ والمستثنى والمتحوّل في اللغة.

3. التتمات وسيلة احتجاج داخلي في بنية القاعدة تَثبت التتمات بوصفها أحد أدوات الاحتجاج النحوي الداخلي، حيث تُستخدم كاستشهاد لاحق يُوظّف لتعزيز الحكم أو تعديله. وقد يُبنى هذا الاحتجاج على شواهد من القرآن الكريم، أو الشعر العربي، أو على الاستعمالات المسموعة.
4. أسلوب التتمة النحوية دل على وعي الجرجاني بتعدد الأوجه والتأويل وأظهرت التتمات أن الجرجاني لم يقف عند ظاهر القاعدة، بل سعى إلى تفصيل القول وتجويد التحليل بما يتناسب مع طبيعة اللغة العربية القائمة على التوسع والتصرف، مما جعله يفتح الباب دومًا للإضافة، والإلحاق، والرد على الاعتراض.
5. لم تكن التتمة النحوية عند الجرجاني اضافة عشوائية ، بل كانت حركة فكرية واعية تهدف الى صقل الحكم النحوي وتقرير حتميته.
6. إمكانية إعادة تفعيل مصطلح(التتمة النحوية) في الدراسات النحوية الحديثة و توظيفه في إطار الدرس اللغوي المعاصر، ليُشكّل وحدة تحليلية تُعنى بدراسة الاستدراكات والتوسعات في بناء القاعدة، وربطه بنظرية الاحتجاج وأدوات التفسير النحوي
7. التتمة النحوية تمثل أداة مركزية في تحقيق التوازن بين العموم النظري للقاعدة وبين خصوص التطبيق الفعلي في لغة العرب، مما يدل على نضج الوعي التركيبي عند الجرجاني وتوظيفها للنقد النحوي البناء.

الهوامش:

---

(1)ينظر: معجم المؤلفين :،64/11، سرائر العربية :21/1-22
(2)ينظر: سرائر العربية:1/ 24،24 ،والإشارات والتنبيهات: في مقدمة المحقق : جـ
(3) ينظر: لسان العرب :2\226،228
(4) ينظر : مقاييس اللغة :2\29_30
(5) ينظر: لسان العرب :2\226،228
(6) مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته :\267،269
(7) ينظر: مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته :\267،269، الحجاج مفهومه ومجالاتـه:18/1
(8) ينظر: المصدر نفسه
(9) ينظر: المصدر نفسه.
(10) لسان العرب لابن منظور : *مادة: تمم*
(11) المعجم الوسيط: 88
(12) ينظر: التتمة في النحو لعبد القاهر الجرجاني :12

(13) ينظر: مجالس العلماء لزجاجي: 57
(14) *مغني اللبيب*: 212/1- 222
(15) ينظر: مجالس العلماء لزجاجي: 54
(16)شرح الكافية :43/1
(17) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها :163.
(18)ينظر: التتمة في النحو لعبد القاهر الجرجاني :12
(19) ينظر: المغني اللبيب:212/1 ، و مجالس العلماء للزجاجي:94، و شرح الكافية:198:1،و سرائر العربية :1/ 380 ، و 398/1 ، و 436/1
(20) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:163
(21) ينظر: سرائر العربية :217/1 و 307/1
(22) ينظر: المصدر نفسه262/1
(23) ينظر: المصدر نفسه :286/1
(24) ينظر: المصدر نفسه:312/1 و 450/1، و 455/1
(25) ينظر: المصدر نفسه 380 ، و 398/1 ، و 436/1
(26) ينظر: سرائر العربية :319/1
(27)المصدر نفسه
(28) المصدر نفسه :254/1
(29)المصدر نفسه :262/1
(30)المصدر نفسه
(31) ينظر: المصدر نفسه/1/ 380 ، و 398/1 ، و 436/1
(32)سرائر العربية:455/1
(33) ينظر : معاني القرآن للأخفش: 494/2.
(34) على إنَّ وما بعدها خبرٌ ل(مَنْ) الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى عندَه، فإنَّ اللَّهَ
(35) على جملة في موضع خبر (إنَّ) الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ، التقدير: إنّا لا نُضيّع أجرَهم.
(36) سرائر العربية:1/ 288
(37) ينظر : الكتاب :463/1.
(38) ينظر : البحر المحيط : 320/8
(39) ينظر : الكتاب :463/1.
(40) المصدر نفسه
(41) ينظر: سرائر العربية:1/ 288
(42) ينظر : معاني القرآن للأخفش: 494/2.
(43) على إنَّ وما بعدها خبرٌ ل(مَنْ) الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى عندَه، فإنَّ اللَّهَ
(44) على جملة في موضع خبر (إنَّ) الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ، التقدير: إنّا لا نُضيّع أجرَهم.
(45) سرائر العربية:1/ 288

(46) ينظر: شرح ابن عصفور:1/ 187
(47) سرائر العربية:1/ 288
(48) سرائر العربية:380/1
(49) الكتاب: 2/ 196؛ وينظر: المقتضب: 4/ 239 (الهامش رقم :1).
(50) ينظر: شرح التصريح: 208/2
(51) الكتاب: 2/ 196؛ وينظر: المقتضب: 4/ 239
(52) ينظر: الاقتراح: 72.
(53) إعراب القرآن للنحاس 364/1
(54) الكتاب: 2/ 196؛ وينظر: المقتضب: 4/ 239
(55) ينظر : الأصول في النحو : 412/1
(56) ينظر: العلل في النحو: 204 ،وأسرار العربية : 211-213 ،وشرح المفصل : 2/16-17 ، وشرح الكافية: 349/1 .
(57) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 203/1.
(58) ينظر: الإنصاف : 341/1، شرح كافية ابن الحاجب: 132/1، شرح المفصل: 106/2، حاشية الصبان: 126/3.
(2) معاني القرآن للفرّاء: 203/1، اللسان (أ ل ه) ، الخزانة 359/1، الانصاف 1/ 282.
(3) اعترض الفرّاء على قول الخليل بهذا الشاهد حيث وردت (اللهم) مسبوقةً بـ(ياء) النداء، وزيدت عليها (ميم) أخرى والشيخ هنا الأب أو الزوج.
(59) ينظر: النوادر: 458، والمقتضب: 4 / 242، وسر صناعة الإعراب: 1 / 430، وشرح ابن عقيل: 2 / 265.
(60) سرائر العربية :380/1
(61) اللامات للزجاجي: 86
(62) الشيرازيات 185/1.
(63) أسرار العربية: 233.
(64) شرح المفصل: 16/2.
(65) الإيضاح في شرح المفصل: 290/1.
(66) شرح الكافية: 146/1.
(67) الأشباه والنظائر: 162/2.
(68) سرائر العربية : 1/ 441-442
(69) شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك : 1 – 266.
(70) التسهيل عند أبن مالك : 1 - 322
(71) كتاب سيبويه ج1 : 1- 337
(72) سرائر العربية : 1/ 441-442
(73) سرائر العربية : 1/ 441-442
(74) ينظر الكتاب :309/2.
(75) ينظر:المقتضب:391/4 ، سرائر العربية :397/2
(76) سرائر العربية :2/ 397 . تكملة التتمة 29 من هذا البحث

(77) ينظر: الإنصاف: 1/ 278، والجنى الداني: 561، وائتلاف النصرة: 178.
(78) الكتاب: 2/ 349-350.
(79) المصدر نفسه: 1/ 288.
(80) ينظر: الإنصاف: 1/ 280، والجنى الداني: 565، وائتلاف النصرة: 178.
(81) ينظر: ائتلاف النصرة: 178.
(82) البيت للأقيشر الأسدي، وهو من شواهد: الجنى الداني: 566، وائتلاف النصرة: 178.
(83) ينظر/ ائتلاف النصرة: 178.
(84) البيت للجميح الأسدي، وهو من شواهد: الإنصاف: 1/ 280، والجنى الداني: 562، ومغني اللبيب: 1/ 122، وائتلاف النصرة: 178.
(85) ينظر: الإنصاف: 1/ 278، وشرح جمل الزجاجي: 2/ 248-249.
(86) المقتضب: 4/ 392.
(87) البيت للنابغة الذبياني: ديوانه: 12، وهو من شواهد : المقتضب: 4/ 392، والإنصاف: 1/ 278، وأسرار العربية: 208، والجنى الداني: 563، وشرح المفصل: 8/ 548، وشرح الرضي: 2/ 124، وشرح الأشموني: 1/ 240، وائتلاف النصرة: 177.
(88) ينظر: المقتضب: 4/ 392، وينظر: شرح المفصل: 8/ 48.
(89) المحتسب: 1/ 342، الأصول: 1/ 288، وينظر: الإنصاف: 1/ 279، وشرح المفصل: 8/ 48، والجنى الداني: 562، وأوضح المسالك: 318، وشرح ابن عقيل: 1/ 621.
(90) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 122، وشرح المفصل: 8/ 48.
(91) ينظر: الإنصاف: 1/ 280، والجنى الداني: 559، وائتلاف النصرة: 177-178.
(92) شرح المفصل: 8/ 49.
(93) ينظر: الجنى الداني: 564.
(94) ينظر: الجنى الداني: 560، وائتلاف النصرة: 178.
(95) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 249.
(96) ينظر الكتاب :309/2.
(97) ينظر:المقتضب:391/4 ، سرائر العربية :397/2
(98) البيت للجميح الأسدي، وهو من شواهد: الإنصاف: 1/ 280، والجنى الداني: 562، ومغني اللبيب: 1/ 122، وائتلاف النصرة: 178.
(99) البيت للاخطل على خلاف: ينظر :الخزانة :359/3
(100) سرائر العربية :2/ 397
(101) يقصد قول سيبويه ينظر الكتاب :309/2
(102) يقصد قول المبرد ينظر المقتضب :391/4
(103) على إنها حرف يجر مابعدها على قول سيبويه، ينظر: الكتاب :309/2
(104) لزهير بن ابي سلمي ، ينظر: ديوانه :285
(105) سرائر العربية :2/ 398

(106) سرائر العربية :1/ 314
(107) الكتاب: 1/ 57-58، وينظر: الأصول: 1/ 95-96.
(108) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 254.
(109) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 320.
(110) البيت لـ: محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التميمي، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء: 2/ 397، وشرح ابن عقيل: 1/ 320، وشرح الأشموني: 1/ 126.
(111) معاني القرآن للفراء: 2/ 397، وينظر: الجنى الداني: 490.
(112) البيت لأبي زبيد الطائي، ديوانه: 30، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء: 2/ 398، ومعاني القرآن للأخفش: 2/ 492، والجنى الداني: 490، ومغني اللبيب: 1/ 255، وشرح الأشموني: 1/ 126.
(113) معاني القرآن: 2/ 397.
(114) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: معاني القرآن: 2/ 397.
(115) مغني اللبيب:1/ 255، وينظر: حاشية الصبان: 1/ 256.
(116) سرائر العربية :1/ 314

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحـ:مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدني . القاهرة ، ط 1 ، 1989 م .
- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحـ:د . فخر الدين صالح قدارة ، دار الجيل . بيروت، ط1: 1995 م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، تحـ: د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط 1 : 1406 هـ. 1985 م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ) ، تحـ: د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط 2 : 1407 هـ. 1987 م
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تح : د. احمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم ، ط1 ، 1988م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى . مصر ، ط 1 : 1380 هـ . 1961 م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت 1966م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ) ، تحـ: د . طارق عبد عون الجنابي ،عالم الكتب . بيروت ، ط 1 : 1407 هـ. 1987 م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646 هـ) ، تحـ وتقديم : د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني . بغداد : 1982 م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك (ت672هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1388هـ-1968م .
- الحجاج مفهومه ومجالاته حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث2010
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر ، بيروت 1968م.
- ديوان زهير بن أبي سُلمى (بشرح ثعلب) : القاهرة 1964م.
- ديوان زيد الخيل الطائي ، تح : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان . النجف الأشرف ، (د . ت) .
- سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية ،محمد علي الجرجاني ،(كان حيا 30هـ)،تح: مصطفى محمود أبو السعود، المكتبة الخيرية _مصر القاهرة ،ط1
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر 1384هـ
- شرح الرضي على الكافية : للشيخ رضي الدين الاستراباذي النحوي (ت686هـ) . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . منشورات مؤسسة الصادق . طهران 1398هـ= 1978م
- شرح المفصّل ، الشيخ موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، عالم الكتب .بيروت ، (د . ت) .
- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، 1402هـ=1980م.
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ، تحـ : رمضان عبد التواب ، د . محمود فهمي حجازي ، د . هاشم محمد عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة ، ج 1 : 1986 م .
- القرآن الكريم.
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملّقب سيبويه (ت 180 هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، 1316 هـ ، وطبعة عبد السلام محمد هارون .
- اللّامات : للزجاجي (ت340هـ) تحقيق مازن المبارك ، ط(2) دار الفكر ، دمشق 1405هـ=1985م.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : 1973 م .
- اللغة والحجاج أبو بكر العزاوي، مؤسسة الرحاب الحديثة، الطبعة الأولى، 2006
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبي وآخرون ، دار سزكين للطباعة والنشر ، 1986 م .
- المسائل الشيرازيات ، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) ، أطروحة دكتوراه ، علي جابر المنصوري ، جامعة عين شمس ، 1976 .
- مصطلح الحجاج بواعثه وتقنياته :عباس حشاني ،مجلة الفكر الحديث _الجزائر ،ط9، 2013م
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، (ت1422هـ) نشر: مكتبة المثنى / دار إحياء التراث العربي/ بيروت
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ،دط،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب .بيروت : 1963 م .

المصادر العربية باللغة الانكليزية

- AL Quran.
- Artashaf al-Darb min Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Mustafa Ahmad al-Nammas, Al-Madani Press, Cairo, 1st edition, 1989 CE.
- Asrar al-Arabiya, by Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Saeed al-Anbari, edited by Dr. Fakhr al-Din Saleh Qaddara, Dar al-Jil, Beirut, 1st edition, 1995 CE.
- Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw, by Imam Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Dr. Abdul Aal Salem Makram, Al-Risala Foundation, Beirut, 1st edition, 1406 AH / 1985 CE.
- Al-Usul fi al-Nahw, by Abu Bakr Muhammad ibn Suhail ibn al-Sarraj al-Nahwi al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by Dr. Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, 2nd edition, 1407 AH / 1987 CE.
- Al-Iqtirah fi 'Ilm Usul al-Nahw, by Jalal al-Din al-Suyuti, edited by Dr. Ahmed Salim al-Homsi and Dr. Muhammad Ahmad Qasim, 1st edition, 1988 CE.
- Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyeen al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, by Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Saeed al-Anbari (d. 577 AH), annotated by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Al-Maktaba al-Tijariyya al-Kubra, Egypt, 1st edition, 1380 AH / 1961 CE.
- Awdaḥ al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik, by Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Beirut, 1966 CE.
- Ittilaf al-Nasra fi Ikhtilaf Nuhat al-Kufa wa al-Basra, by Abdullah ibn Abi Bakr al-Sharji al-Zubaidi (d. 802 AH), edited by Dr. Tareq Abdul Aun al-Janabi, Alam al-Kutub, Beirut, 1st edition, 1407 AH / 1987 CE.
- Al-Iydah fi Sharh al-Mufassal, by Abu Amr Uthman ibn Umar, known as Ibn al-Hajib al-Nahwi (d. 646 AH), edited and introduced by Dr. Musa Banai al-Alili, Al-Aani Press, Baghdad, 1982 CE.
- Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid by Ibn Malik (d. 672 AH), edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, Cairo, 1388 AH / 1968 CE.
- Diwan al-Nabi'a al-Dhubyani, edited by Dr. Shukri Faisal, Dar al-Fikr, Beirut, 1968 CE.
- Diwan Zuhayr ibn Abi Sulma (with explanation by Tha'lab), Cairo, 1964 CE.
- Diwan Zaid al-Khail al-Tai, edited by Dr. Nuri Hammoudi al-Qaisi, Al-Nu'man Press, Najaf al-Ashraf, undated.
- Sarai'r al-Arabiya fi Sharh al-Wafiya al-Hajibiyya, by Muhammad Ali al-Jurjani (d. 30 AH), edited by Mustafa Mahmoud Abu al-Su'ud, Al-Kutub al-Khairiyya, Cairo, 1st edition.
- Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik, by Qadi al-Qudat Baha' al-Din Abd Allah ibn Aqil al-Aqili al-Hamdani al-Masri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Al-Sa'ada Press, Egypt, 1384 AH.
- Sharh al-Radhi 'ala al-Kafiya, by Sheikh Radi al-Din al-Istrabadi al-Nahwi (d. 686 AH), corrected and annotated by Yusuf Hassan Omar, published by Al-Sadiq Foundation, Tehran, 1398 AH / 1978 CE.

- Sharh al-Mufassal, by Sheikh Muwaffaq al-Din Ibn Ya'ish al-Nahwi (d. 643 AH), Alam al-Kutub, Beirut, undated.
- Sharh Jumal al-Zajjaji, by Ibn Asfur al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Dr. Sahib Abu Janah, 1402 AH / 1980 CE.
- Sharh Kitab Sibawayh, by Abu Sa'id al-Sirafi (d. 368 AH), edited by Ramadan Abdul Tawab, Dr. Mahmoud Fahmi Hijazi, Dr. Hashim Muhammad Abdul Dayem, Egyptian General Authority, Vol. 1, 1986 CE.
- Al-Kitab, by Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), Al-Matba'a al-Kubra al-Amiriyya, Bulak, Egypt, 1316 AH, and edition by Abd al-Salam Muhammad Harun.
- Al-Lamat, by Al-Zajjaji (d. 340 AH), edited by Mazen Al-Mubarak, 2nd edition, Dar al-Fikr, Damascus, 1405 AH / 1985 CE.
- Al-Lugha al-Arabiya Ma'naha wa Mabnaha, by Dr. Tamam Hassan, Egyptian General Book Organization, 1973 CE.
- Al-Muhtasib fi Tabyin Wujuh Shudhudh al-Qira'at wa al-Iydah 'anha, by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Dr. Abdul Fattah Ismail Shalabi and others, Dar Sezkin for Printing and Publishing, 1986 CE.
- Al-Masa'il al-Shiraziyyat, by Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), PhD thesis by Ali Jaber al-Mansouri, Ain Shams University, 1976 CE.
- Mustalah al-Hujaj Bawa'ithuhu wa Taqniyatuhu, by Abbas Hashani, Al-Fikr al-Hadith Journal, Algeria, Issue 9, 2013 CE.
- Mu'jam Maqayis al-Lugha, by Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi (d. 395 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, undated.
- Al-Muqtadab, by Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul Khaliq Udayma, Alam al-Kutub, Beirut, 1963 CE.

Al-Hajjaj Al-Nahwi in the supplements to the book "Serar Al-Arabiyyah In the explanation of Al-Wafiya Al-Hajibiya" by Al-Jurjani

Dr. Baqir abed Sharad Jabr
College of Education for Humanities
University of Anbar
baqerabed@uoanbar.edu.iq

Keywords: Al-Hajjaj Al-Nahwi. Supplements. Secrets of Arabic. Al-Wafiya

Summary:

This study explores grammatical argumentation as a linguistic activity grounded in rational and textual reasoning, aimed at weighing grammatical opinions and explaining syntactic phenomena.

Although the term ḥijāj is relatively modern in linguistic discourse, it has deep roots in the Arabic tradition, and its manifestations are evident in classical grammar through scholarly debates and dialectical exchanges.

The research focuses on the argumentative features found in the completions (tatimmat) of al-Jurjānī's Sarāʾir al-ʿArabiyyah (d. 730 AH), analyzing these completions as explanatory or corrective additions that contribute to constructing, modifying, or expanding grammatical judgments.

Adopting a descriptive-analytical methodology, the study concludes that these completions represent a dynamic space for grammatical dialogue. They reflect al-Jurjānī's awareness of argumentative tools such as analogy, reasoning, and the balance between transmitted and rational evidence—thereby enriching and advancing Arabic grammatical theory.